البحوث والدراسات

الدور التنموي للتعاونيات في ضوء قواعد العمل التعاوني والممارسات الدولية الحديثة - حالة دولة الكويت

د. نواف محمود أبو شمالة*
د. فيصل حمد المناور**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور التعاونيات في المجال التنموي في ضوء الممارسات والتجارب الدولية الحديثة، بالتركيز على حالة دولة الكويت؛ وذلك من خلال مناقشة وتحليل لدور التعاونيات في تدعيم الاستدامة والأهداف الإنمائية الدولية SDGs، ومدى فعالية الدور الاقتصادي للتعاونيات وإسهامها في إرساء قواعد عمل السوق. كما تقوم الدراسة برصد وتقييم لواقع التعاونيات في دولة الكويت، وأهم التحديات التي تواجهها، من خلال فحص ميداني لجميع الجوانب المرتبطة بفعالية الدور التنموي للقطاع التعاوني في دولة الكويت.

هذا، وقد توصلت الدراسة الى عديد من النتائج، كان أهمها، تمكن قطاع التعاونيات في دولة الكويت من تحقيق إسهام ملموس وفاعل في المسيرة التنموية للدولة سواء في فترات الاستقرار أو فترات الأزمات، كما قدمت الدراسة عدداً من التوصيات التي قد يسهم تطبيقها في تحسين كفاءة القطاع التعاوني وفعاليته في دولة الكويت، وبخاصة ما يتعلق بتوسيع أنشطته وتعميقها، وتطوير التشريعات والنظم الخاصة به وبعلاقته بالدولة.

مقدمة:

يمثل العمل التعاوني أحد أقدم صيغ العمل الاقتصادي المشترك، التي تمزج بين المتطلبات الاقتصادية والأبعاد الاجتماعية، وتدل التجارب الدولية على

* خبير أول بالجهاز الفني، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.
** خبير أول بالجهاز الفني، المعهد العربي للتخطيط، دولة الكويت.

اتساع وأهمية تلك الممارسات التعاونية في معظم دول العالم المتقدم والنامي وذلك بدرجات ووتائر متفاوتة. وتتزايد هذه الأهمية بالنسبة للدول النامية متضمنة حالة الدراسة الممثلة في دولة الكويت، وذلك نتيجة تعدد الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها، وبخاصة ما يتعلق بهيمنة الدور الحكومي على النشاط الاقتصادي، وضعف هياكل الاقتصاد الوطني وضعف الدور الإنتاجي الحقيقي للقطاع الخاص.

كما تقدم التعاونيات نموذجاً عملياً للعمل الاقتصادي والتنموي؛ لقدرتها العالية على مواجهة حالات فشل الأسواق. ولقدرتها على نشر أنشطتها على نطاق واسع، ولاسيما في المناطق التي تعاني من ضعف الخدمات كمناطق الريف النائية؛ فهي تمكن السكان المحليين من تنظيم أنفسهم لتحسين ظروفهم المعيشية، وتعزز وتدعم تنمية القدرة على تنظيم المشاريع وتهيئة فرص العمل المنتجة وزيادة الدخل والمساعدة على الحد من الفقر، وتعزز في الوقت نفسه أيضاً الاندماج والحماية الاجتماعية وبناء قدرات المجتمعات المحلية.

وفي سبيل طرح الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة للنقاش، سيتم الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ما حجم ونوع الدور التنموي الذي تؤديه التعاونيات وفقاً لقواعد العمل التعاوني والممارسات الدولية الحديثة في حالة دولة دولة الكويت؟ وذلك من خلال التركيز على معرفة الأهمية النسبية لقطاع التعاونيات في الاقتصاد الكويتي، ومدى القدرة على التوظيف التنموي المناسب لدور القطاع التعاوني بما يدعم متطلبات الاستدامة، وذلك في ظل اقتصاد يتسم بعدم كفاية مستويات التنويع في قواعده الإنتاجية، واعتماد الجزء الأكبر من أنشطته على الموارد النفطية.

وفيما يخص المنهجية البحثية التي تتبناها الدراسة، فإنها تعتمد على منهج دراسة الحالة، الذي يعتمد على جميع البيانات المرتبطة بالوحدة (Case) محل الدراسة بما يُمكن من طرح التفسيرات حولها. كما سيتم طرح استبانة موجهة لأعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية (بواقع عضو مجلس إدارة واحد لكل

جمعية تعاونية) للوقوف على تقييمهم للدور التنموي للقطاع التعاوني في ظل اقتصاد السوق، وجودة البناء المؤسسي لتلك التعاونيات، وواقع العلاقة بين الدولة ممثلة في الحكومة والجمعيات التعاونية.

في هذا الإطار ستقوم الدراسة على محورين أساسيين؛ يتصدى المحور الأول لاستعراض دور التعاونيات الاقتصادي أو التنموي في ضوء التأصيلات والتطبيقات الدولية ذات الصلة، وبخاصة ما يتعلق بالمنظور الاقتصادي للتعاونيات، وعلاقة العمل التعاوني بالتنمية والاستدامة، وكذلك مساهمتها في التحولات الهيكلية، وأهم ملامح ذلك الدور في التجارب الدولية الرائدة. في حين يقوم المحور الثاني من الدراسة بتسليط الضوء على واقع التعاونيات في دولة الكويت وتقييم دورها التنموي، وكذلك أهم التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه ذلك القطاع. وذلك من خلال التحليل الأولي لهيكل الاقتصاد الكويتي وأهم الإشكالات التي يواجهها، وبخاصة ما يتعلق بالدور الحكومي، وهيكل الناتج وارتفاع الأهمية النسبية للموارد النفطية، ومخاطر البطالة وحالات عدم العدالة في توزيع الدخول، مع رصد نشأة القطاع التعاوني وواقعه في الدولة (الكويت)، وأهم التحديات التي تواجه القطاع بما يتضمنه ذلك من استعراض أهم مؤشرات الأداء المالي والمؤسسي والتنموي، وتدعيم ذلك ببيانات ميدانية تتيح قدراً أوسع من تعرف واقع أنشطة هذا القطاع وتأثيراته. وأخيراً تنتهي الدراسة إلى تقديم عدد من التوصيات الهادفة إلى تعظيم الدور التنموي المنتظر من العمل التعاوني في الكويت، وتستند بشكل أساسي إلى تحديد الجهود والأنشطة الواجب القيام بها للنهوض بهذا القطاع الحيوي، وذلك على مستوى الدولة ومؤسساتها، وكذلك على مستوى التعاونيات وأطرها الإدارية والتنظيمية، إضافة إلى الجانب المتعلق بالمجتمعات المحلية.

المحور الأول – النشاط التعاوني في ضوء التأصيلات والتطبيقات الدولية:

يعرف النشاط التعاوني بشكل عام بكونه "النشاط الذي يقوم على تجمع لعدد أو لجماعة مستقلة من الأشخاص يتحدون اختيارياً لتلبية احتياجاتهم

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتطلعاتهم المشتركة، من خلال الملكية الجماعية لمشروع تتوافر فيه ديمقراطية الإدارة والرقابة" (Wanyama, 2014)، وقد تبلورت المبادئ الأساسية للعمل التعاوني حول سبعة مبادئ أساسية، يركز **المبدأ الأول** على العضوية الاختيارية والسماح بانضمام جميع الأشخاص القادرين على وضع إمكانياتهم في خدمة النشاط التعاوني، دون أية تفرقة سواء في الجنس أو في المركز الاجتماعي، أو المعتقدات السياسية والدينية.

ويقوم **المبدأ الثاني** للعمل التعاوني على إرساء الديمقراطية عبر مشاركة الأعضاء في إدارة الأنشطة القائمة ورقابتها، وكذلك وضع السياسات واتخاذ القرارات. وذلك وفق مبادئ المحاسبة والمساءلة وحقوق التصويت المتساوية. ويؤصل **المبدأ الثالث** للمشاركة الاقتصادية من خلال مساهمة الأعضاء بعدالة في رأس المال؛ حيث يعتبر جانب من رأس المال في التعاونيات – على الأقل – ملكية مشتركة. ويحصل الأعضاء على عائد محدود مقابل رأس المال الذي اشتركوا فيه بموجب شروط العضوية. كما يتم تخصيص الفوائض لتكوين احتياطات لأغراض تنمية الأنشطة التعاونية وتطويرها.

أما **المبدأ الرابع** فيقوم على حفظ الشخصية الذاتية المستقلة؛ حيث تتمتع التعاونيات بشخصية مستقلة، ومن سماتها العون الذاتي ورقابة الأعضاء. وفي حالة إجرائها تعاقدات مع المنظمات الأخرى، بما فيها الحكومات، أو في حالة زيادة رأسمالها من مصادر خارجية، فإنها تتم في إطار اشتراطات الديمقراطية والرقابة للأعضاء وصيانة استقلالها. ويقوم **المبدأ الخامس** على تحفيز عمليات التعليم والتدريب، عبر قيام التعاونيات بتحفيز عمليات التعليم والتدريب لأعضائها، والممثلين المنتخبين، والمديرين، والموظفين ليسهموا بفاعلية في تنمية تعاونياتهم. كما تقوم التعاونيات بإحاطة الرأي العام بطبيعة التعاونيات وفوائدها لنشر الفكر التعاوني وبخاصة بين الشباب.

هذا، ويتوجه **المبدأ السادس** لإرساء أسس التعاون بين التعاونيات (الشراكة)، وذلك يعني سعي التعاونيات لخدمة أعضائها بأكبر قدر ممكن من

الفعاليات والأنشطة، وهو الأمر الذي قد يقتضي تدعيم الشراكات التعاونية على مختلف المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ثم يأتي أخيرا **المبدأ السابع** الذي يتوجه مباشرة لتوسيع الدور المجتمعي للتعاونيات وتعميقه، من خلال حث التعاونيات على تدعيم مختلف جهود التنمية ولاسيما تلك الأكثر مناسبة واحتياجاً من جانب مجتمعاتها المحلية، وذلك عبر إقرار وتنفيذ السياسات والإجراءات التي يوافق عليها الأعضاء (United Nation, 2017).

هذا، وقد أظهر واقع الممارسة الدولية للعمل التعاوني، تعدد أشكال المؤسسات التعاونية طبقاً لطبيعة الهدف المرجو من نشاطها؛ فقد تتجه لتقديم السلع والخدمات، أو توفير السكن، أو توفير التأمين، أو توفير التمويل والإقراض، كما أنها قد تعمل منفردة أو مجتمعة أو مشتركة مع مؤسسات وأطر أخرى غير تعاونية (حكومات أو مجتمع مدني أو قطاع خاص). متضمنة صيغ العمل الموضحة في الشكل الآتي.

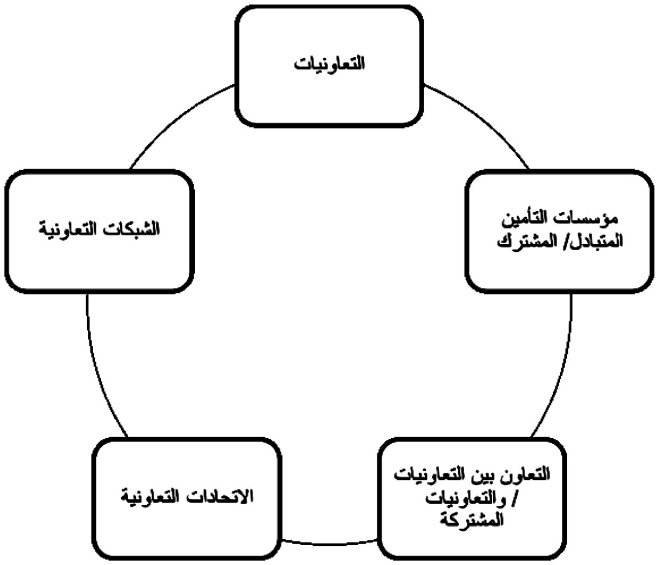

الشكل (١) – صيغ العمل التعاوني

المصدر: شكل أعدّه الباحثان بناء على مصادر عدة.

بناءً على ما سبق، يناقش هذا المحور العديد من الموضوعات المتصلة بالنشاط التعاوني في ظل التأصيلات والتطبيقات الدولية، وذلك على النحو الآتي:

أولاً – العمل التعاوني ضمن الإطار الدولي: الأهمية والتوجهات القطاعية:

يظهر واقع الاقتصاد العالمي تنامي دور العمل التعاوني على مستوى الحجم والأهمية، مستنداً إلى تطور الجهود الخاصة بتأسيس قواعد بيانات تفصيلية حول العمل التعاوني عبر العالم، وهو الأمر الذي وفر إمكانات أعلى لرصد وتحليل وتوثيق تأثيرات العمل التعاوني (بمختلف أنماطه) على الاقتصادات والمجتمعات.

هذا، وتشير البيانات الدولية إلى أن إجمالي عدد المنخرطين في إطار العمل التعاوني قد بلغ نحو ١,١٣ مليار فرد عام ٢٠١٤؛ أي ما يمثل نحو ١٤٪ من سكان العالم، كما تمكن القطاع التعاوني من تهيئة أكثر من ١٠٠ مليون فرصة عمل. وعلى مستوى دول العالم – التي توافرت عنها بيانات – فقد أسهم القطاع التعاوني في إيجاد نحو ٢ مليون وظيفة في الولايات المتحدة، ونحو ١,١ مليون وظيفة في إيطاليا، ونحو ٧٠٠ ألف وظيفة في كولومبيا، ونحو ٣٠٠ ألف وظيفة في إندونيسيا (ICA, 2014).

كذلك تدل البيانات المتاحة حول العمل التعاوني لـ ٧٦ دولة (فقط) عبر العالم، ولعدد بلغ نحو ٢٨٢٩ مؤسسة تعاونية فقط، أن حجم مبيعات تلك المؤسسات قد بلغ نحو ٣ تريليون دولار. علما بأن البيانات الخاصة بحركة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) للعام نفسه تظهر بلوغ قيمة هذه التدفقات نحو ١,٢ تريليون دولار، كما بلغ إجمالي عدد فرص العمل ضمن إطار الشركات الدولية العابرة للحدود التي تمثل الذراع الأساسي للتدفقات الاستثمارية نحو ٧٥ مليون وظيفة، كما بلغت مبيعات هذه الشركات نحو ٧,٩ تريليون دولار (UNCTAD, 2016)، وهي المؤشرات التي تدلل على الأهمية العالية لأنشطة العمل التعاوني على مستوى الساحة الدولية. حتى إن بعض التقديرات تشير إلى أن مبيعات ٣٠٠ مؤسسة تعاونية فقط قد بلغت نحو ٢,٤

تريليون دولار للعام نفسه، وهو ما يمثل نحو ٨٠٪ من إجمالي المبيعات التعاونية الدولية (بحسب مصادر عدة).

كذلك يشير الهيكل القطاعي للأنشطة التعاونية عالمياً، إلى استحواذ أنشطة التأمين والخدمات المالية على نحو ٤٠٪ من مجمل النشاط العالمي للتعاونيات، يليها في الأهمية كل من قطاع الزراعة والصناعات الغذائية بمعدل مساهمة بلغ نحو ٢٧٪، ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بمعدل مساهمة بلغ نحو ١٦٪، والصناعة والرعاية الصحية نحو ٥٪ لكل منهما، والخدمات الاجتماعية بمعدل مساهمة قدر بنحو ٧٪ (The International Co-operative Alliance, 2017).

ويظهر تحليل ذلك الهيكل أنه يتجه بشكل واضح نحو الخدمات والقطاعات والأنشطة الإنتاجية التي تتسم بارتفاع قيمتها المضافة (ممثلة في الخدمات المالية، والتأمين، وقطاعات الصناعة والزراعة)، في دلالة واضحة على كفاءة استخدام الموارد في الأنشطة التعاونية، وكذلك ارتفاع الأجور ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للعاملين (أعضاء أو غير أعضاء) نتيجة ما تؤصله النظرية الاقتصادية من وجود ارتباط إيجابي بين الإنتاجية والأجور الحقيقية. وهي العلاقة التي تشكل أهمية جوهرية بالنسبة للحالة محل اهتمام الدراسة – دولة الكويت، التي تواجه عدداً من الإشكاليات الهيكلية.

كذلك حظيت الأنشطة التعاونية بدور حيوي في القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الدول المتقدمة؛ حيث تدل البيانات على وجود مساهمة عالية للتعاونيات وبخاصة في القطاع الزراعي والأنشطة المتصلة به، وقد قدرت مساهمة التعاونيات في القيمة المضافة الإجمالية للقطاع الزراعي في الاقتصاد الإيطالي بنحو ٢٣٪، مقابل مساهمة القطاعين الخاص والحكومي بنحو ٧٥٪ و٢٪ من القيمة المضافة للناتج الزراعي لكل منهما على التوالي (ICA, 2015).

كذلك توضح البيانات الإجمالية للتوجهات القطاعية لأنشطة التعاونيات على المستوى العالمي – استناداً لبيانات عام ٢٠١٥ – استحواذ أنشطة الزراعة والصيد والثروة الحيوانية، إضافة إلى الصناعات الغذائية على الحصة الأكبر من

الأنشطة التعاونية، بما تتضمنه من أنشطة سلسلة الإنتاج الزراعي (الأسمدة، الري، الزراعة، الحصاد، التخزين، التسويق، التصنيع الزراعي)، وبإجمالي حجم مبيعات قدر بنحو ٨٠٠ مليار دولار. وجاء قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الترتيب الثاني، وقد بلغ إجمالي مبيعاته نحو ٦٠٠ مليار دولار. ثم جاء قطاع الخدمات المالية والبنكية (المؤسسات التعاونية البنكية والائتمانية) في الترتيب الثالث؛ حيث بلغت عوائده المالية نحو ٢٣٢ مليار دولار. وجاء قطاع الصناعة والمرافق الذي يتضمن التعاونيات في مجالات الصناعات عدا الصناعات الغذائية، وإدارة المرافق العامة التي تتضمن بدورها أنشطة المياه والكهرباء والغاز الطبيعي، إضافة إلى أنشطة التشييد والإسكان في الترتيب الرابع وبإجمالي مبيعات بلغ نحو ٨٣,١٤ مليار دولار. ثم جاءت التعاونيات في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية بإجمالي مبيعات بلغ نحو ٣٧ مليار دولار وقطاع الخدمات الصحية (دون الصحة) وخدمات النقل وخدمات الاعمال (بإجمالي مبيعات قدر بنحو ٣٦,٥ مليار دولار)، وقطاع التأمين التعاوني الذي قدر دخله الإجمالي بنحو ١,٢ مليار دولار (ICA, 2015).

ثانياً – التعاونيات: دورها في تدعيم الاستدامة والأهداف الإنمائية لعام ٢٠٣٠:

أكدت العديد من الأدبيات اتساع وعمق الدور الذي تؤديه التعاونيات بوجه عام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل إنها أكثر مناسبة وقدرة من غيرها من المؤسسات الاقتصادية، سواء العامة أو الخاصة، على تأدية ذلك الدور بأعلى مستويات الكفاءة والفعالية (Gertler, 2001)، وقد اعتبرت الأمم المتحدة أن الإطار التعاوني يتسم بمرونة عالية على مواجهة جميع الأبعاد المتصلة بالاستدامة التنموية، وبخاصة ما يتعلق بالحد من الفقر ومواجهة عدم العدالة والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي (ILO, 2014). وأن التعاونيات تسهم فعلياً في زيادة الفرص الاقتصادية لأعضائها، وكذلك تمكينهم من الدفاع عن مصالحهم. وتوفير مستويات أعلى من الأمن الجماعي المرتبط بالسماح بتحويل المخاطر الفردية إلى المخاطر الجماعية، والتوسط لتمكين الأعضاء من تملك

الأصول الإنتاجية، إضافة لدورها في تحقيق المساواة بين الجنسين، ليس من خلال زيادة عضوية الإناث فقط، بل من خلال توسيع الفرص المتاحة للمرأة في الاقتصادات والمجتمعات المحلية أيضاً، كما أنها تدعم الوصول إلى جودة التعليم وفرص التعلم مدى الحياة من خلال توفير وسائل لتمويل التعليم، ودعم المدارس، وإنشاء مدارس خاصة بهم لتوفير تعليم عالي الجودة إلى كل من الشباب والكبار، وبوصفها مراكز للتعلم مدى الحياة (COOP and ILO, 2015).

كذلك تسهم التعاونيات في ضمان تأمين خدمات الصحة، وإقامة حياة صحية سليمة من خلال مساهمتها في بناء وتطوير البنية التحتية لتقديم خدمات الرعاية الصحية، وأنشطة تمويل الرعاية الصحية وتوفير خدمات الرعاية الصحية المنزلية للأشخاص ذوي الحالات المرضية الخاصة. بجانب أدوار التعاونيات في تحقيق الأمن الغذائي من خلال مساعدة صغار المزارعين، والصيادين، ومربي الماشية، وغيرهم من المنتجين في حل العديد من التحديات التي تواجههم في مساعيهم للإنتاج الغذائي.

وكذلك للتعاونيات دور مهم في تسهيل الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للتعويض عن فشل كل من القطاعين العام والخاص، ودورها كذلك في تحقيق التنمية المستدامة في استخدامات وإنتاج الطاقة من خلال الحصول على الطاقة، وكفاءة استخداماتها، وخفض مستويات الانبعاثات. لتسهم التعاونيات بشكل مباشر في حفظ وصيانة الموارد للأجيال القادمة، وهو الأمر الذي يمثل بدوره المرتكز الأساسي للاستدامة (Evans and Steven, 2013). هذا، وقد أكدت العديد من الدراسات الميدانية أن التعاونيات تؤدي دوراً مهماً في إيجاد فرص العمل وتوليد الدخل، (إيجاد أكثر من ١٠٠ مليون وظيفة عالمياً)، وأن التعاونيات (ووظائفها) هي أكثر مرونة وأفضل أداءً خلال فترات الأزمات المالية والاقتصادية. وتجدر الإشارة إلى فقد أكثر من ٤٠ مليون شخص لوظائفهم في القطاع الخاص نتيجة الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨.

ويضيف البعض لدور التعاونيات في تدعيم الاستدامة، البعد الخاص بما يسمى "الحفظ الإيجابي لرأس المال الاجتماعي"، الذي ظهرت أهميته في حالات الدول في أعقاب الصراع العنيف في أماكن كثيرة حول العالم، من خلال الدور الذي تؤديه في تدعيم وتشجيع المشاركة والتمكين والاندماج بين أعضائها واستعادة العلاقات الشخصية والسلام في المجتمعات المحلية (Bavoso, K. 2013). كما تسهم التعاونيات أيضاً في تهيئة مواتية للتنمية المستدامة عن طريق إغلاق الفجوة التجارية بين الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال توفير قاعدة للتعميق المالي في جميع أنحاء العالم. وتثبيت الأنظمة المالية ولاسيما خلال الأزمات (Johnston, 2013)، وهي الأمور التي تؤكد تقاطع جهود العمل التعاوني مع مستهدفات التنمية وجهود إرساء الاستدامة (Franks and Gloin, A., 2007).

كذلك يتسم القطاع التعاوني بخصوصية تميزه تماماً عن باقي اللاعبين في الاقتصاد الوطني (القطاعين الحكومي والخاص)، واكتسبها من طبيعته القائمة على استهداف تلبية احتياجات المجتمعات المحلية (الأعضاء)، وتوجيه انشطته المتعددة للتجمعات الإقليمية والبشرية المختلفة، بغض النظر عن كثافتها أو موقعها، وهي المشروعات أو الاحتياجات التي قد لا تمثل موضعاً لجذب القطاع الخاص أو أولوية لتوجيه الاستثمارات الحكومية، نتيجة انخفاض جدواها الاقتصادية أو التنموية، مثل إقامة المشروعات التي تحتاج إليها التجمعات السكانية غير الكثيفة أو التجمعات الموجودة بعيداً عن المراكز الحضرية؛ لتظهر بوضوح أهمية العمل التعاوني الذي يتحرك وفق منطلق مختلف، وهو تلبية احتياجات المجتمع المحلي، بعيداً عن منطلق تقييم الجدوى لهذا المشروع من ناحية الربحية وسرعة تحقق العائد وقصر فترة الاسترداد.

وقد أعدت منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١٤ دراسة تحليلية موسعة حول دور العمل التعاوني في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة (٢٠١٥ – ٢٠٣٠)، وأكدت الدراسة أنه على مستوى أهداف التنمية المستدامة الممثلة في غاياتها السبع عشرة (القضاء على الفقر، القضاء على الجوع، الصحة، التعليم،

المساواة بين الجنسين، جودة المياه، الطاقة النظيفة، العمل اللائق والنمو الاقتصادي، الصناعة والابتكار، الحد من عدم المساواة، المدن والمجتمعات المستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسئولان، المناخ، الحياة المائية، الحياة البرية، السلام والعدل والمؤسسات القوية، الشراكات الدولية من أجل التنمية)، والأهداف المنبثقة عنها البالغ عددها ١٦٩ هدفاً، فإن التعاونيات تسهم فعلياً أو يمكن لها تقديم مساهمة عالية وموثقة في جميع هذه الغايات وأهدافها الفرعية (ILO, 2014). وأكدت الدراسة أن الواقع الدولي يدلل بوضوح على أن الدور التنموي للتعاونيات مازال غير مستغل على الوجه الأمثل، وأن التعاونيات يمكن أن تقدم مساهمات كمية ونوعية لتحقيق الأبعاد الاقتصادية لأهداف التنمية المستدامة في المستقبل، وهو ما يفرض على جميع الدول مضاعفة جهودها لتطويع وتسخير الأنشطة التعاونية بجانب باقي اللاعبين (الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) لإنجاز التنمية المطلوبة.

في ضوء ما سبق، يظهر أن للتعاونيات دوراً رئيسياً في مختلف المجالات التي تستهدفها أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة فيما يتعلق بطبيعتها وقدرتها على تحقيق الأسبقية في مواكبة احتياجات المجتمعات المحلية. إضافة إلى الجانب المرتبط بتمثيل شريحة أكثر اتساعاً من الأعضاء (المواطنين)، بما يتواكب أيضاً مع متطلب "الصوت المسموع" الذي يؤصل للاستدامة التنموية وعدم التهميش أو الإقصاء المجتمعي (سياسياً أو اقتصادياً)، وهو ما جعل الأمم المتحدة تدعو الحكومات لبناء خططها الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة آخذاً في الاعتبار الدور المنوط بالتعاونيات، وبخاصة رفع وتفعيل مستويات مشاركتها في صياغة وتحديد أولويات الأهداف التنموية للدولة (Wanyama, 2014).

ثالثاً – فعالية الدور الاقتصادي للتعاونيات:

انطلاقاً من طبيعة العمل التعاوني، فإن الربح لا يمثل هدفاً (مثلما في المشروعات الخاصة)، كما أن قراراته لا تتسم بالمركزية وتعقد الإجراءات (مثل المشروعات الحكومية). بل يتسم بأنه يستهدف مقابلة الاحتياجات الفعلية

للمجتمع المحلي، وهذا التوجه يعظم من المكاسب الكلية (اقتصادياً) فيما يعرف باقتصادات الحجم، وهو ما يتفق تماماً مع الأساس الذي قام عليه المبدأ التعاوني "التعاون بين التعاونيات" وهو تحرك الأطر التعاونية لزيادة أحجامها وقدراتها بما يمكنها من توطيد وجودها وسط المنافسين، وتأمين استمراريتها واستدامتها المالية. كما يمكنها من تقديم خدماتها لأعضائها بأسعار أقل، وكذلك تكوين فوائض تتيح لها تنويع تلك الخدمات أو الارتقاء بنوعيتها، أو زيادة احتياطياتها لمواجهة متطلبات التطوير والتحديث (Johnston, 2014).

كذلك يتسم النشاط التعاوني بقدرة عالية على حشد المدخرات المتناثرة والصغيرة لأفراد المجتمع المحلي، لتكوين التراكمات الرأسمالية المطلوبة لتأسيس الكيانات والمشروعات الاقتصادية كبيرة الحجم، بما يمكن من مواجهة إحدى أهم المشكلات التي تواجه العديد من الدول والمجتمعات المحلية في الدول النامية المتمثلة في تدني المدخرات الفردية في المجتمعات المحلية والمجتمعات الصغيرة؛ حيث تتحول تلك المدخرات إلى استثمارات تدفع الطلب الكلي في الاقتصاد (ما ينتج عنه نمو الدخل والناتج والتوظف)، وبذلك تقوم تلك الأطر التعاونية بإيجاد استثمارات وفرص عمل جديدة، تحد من البطالة والركود، وتدفع نحو النمو والتشغيل (Develtere, Pollet and Wanyama, 2008).

كذلك فإن اتساع دور القطاع التعاوني في الاقتصاد الوطني هو أحد محفزات تهيئة بيئة تنافسية قائمة على التطبيق الفعال لآليات وقواعد عمل السوق، وبخاصة ما يتعلق بزيادة عدد المنتجين للسلع والخدمات داخل الاقتصاد الوطني، وتوسيع قنوات التقاء العرض بالطلب، وتقليص حجم القطاع الحكومي ودوره في النشاط الاقتصادي، وهو الأداء الذي يضمن بدوره الحد من الإهدار والإسراف، والتخصيص الأمثل للموارد والطاقات المتاحة في الاقتصاد الوطني، وهي الموارد التي تتصف بطبيعتها بالندرة أو المحدودية، وهو الأمر الداعم لمتطلب المنافسة الكاملة، الذي يحد تلقائياً من احتمالية انحراف السوق نحو الاحتكار، (وبخاصة لو انتشر العمل التعاوني في جميع قطاعات الاقتصاد

وأنشطته). ليمثل اتساع النشاط التعاوني تلقائياً وقاية وحماية ضد فشل الأسواق (Bibby, 2014).

كذلك يمكن توضيح العلاقة السببية في كلا الاتجاهين بين اتساع الأنشطة التعاونية واقتصاد السوق؛ حيث تؤدي زيادة التعاونيات إلى تفعيل قواعد السوق، كما أن إرساء قواعد السوق يمكن التعاونيات من العمل بحرية والاستخدام الكفيّ للموارد المتاحة، بما ينعكس تلقائياً على فعالية الدور الاقتصادي والاجتماعي للتعاونيات.

من جانب آخر يمثل اتساع دور التعاونيات أمراً داعماً لنجاح اقتصاد السوق القائم على قيم المؤسساتية وتحسين قدرة ونوعية المؤسسات القائمة في الدولة؛ حيث توضح مبادئ العمل التعاوني وأنشطته توافقها التام مع تلك القيم، وبخاصة ما يتعلق بالديموقراطية، والمسؤولية الذاتية، وتحديد العلاقات مع باقي أطراف منظومة العمل. بالإضافة إلى متطلبات العمل التعاوني (التي يقرها وينظمها القانون) من إجراءات تحسين مستوى الحوكمة في المؤسسات التعاونية، ولاسيما طبيعة الجمعيات العمومية ومجالس الإدارة وصلاحياتها ومسؤولياتها (الشفافية، المساءلة، المحاسبة، الرقابة)، وهي الأمور التي ترسي في المحصلة قواعد ثابته ومستقرة لدولة المؤسسات وآليات عمل الاسواق.

كذلك فقد أكدت العديد من الدراسات المساهمة الفعالة للتعاونيات في رفع مستويات التمكين الاقتصادي والاجتماعي لجميع الأفراد. حتى إنه على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل مصدر ريادة الاقتصاد الرأسمالي عالمياً، تعتبر التعاونيات أحد أهم وأكبر أطر العمل الاقتصادي (وكذلك أوروبا)؛ حيث يعمل داخل الاقتصاد الأمريكي نحو ٣٠ ألف تعاونية، ويقدر عدد أعضائها بنحو ٣٥٠ مليون عضو، وتوفر نحو ٢ مليون وظيفة، وتقدر مبيعاتها السنوية بنحو ٦٥٢ مليار دولار، وتقدر أصولها بنحو ٣ تريليون دولار. كما ينساب عمل هذه التعاونيات إلى جميع القطاعات والأنشطة الاقتصادية في كافة الولايات دون استثناء. كما أنه على مستوى الأداء القطاعي للأنشطة الزراعية على سبيل المثال، فإن كافة العاملين في هذا القطاع هم أعضاء (ملاك) للتعاونيات الزراعية، التي

تسهم وحدها في استيعاب نحو ٢٥٠ ألف موظف، وتسدد أجور بمتوسط قدره ٨ مليارات دولار سنوياً. كذلك توفر التعاونيات أو الاتحادات الائتمانية خدماتها لنحو ٩١ مليون مستهلك أمريكي، كما تقوم التعاونيات الريفية بتقديم وتوفير الكهرباء لأكثر من ٤٢ مليون شخص في الولايات، وبما يمثل ٤٢٪ من خطوط التوزيع الكهربائية في الولايات المتحدة وبامتداد جغرافي يمثل نحو ٧٥٪ من إجمالي مساحة الدولة، وكذلك تقدم التعاونيات خدمات الهاتف لأكثر من ١,٢ مليون مواطن في ٣١ ولاية، كما أن أكثر من ١,٢ مليون أسرة من جميع مستويات الدخل تعيش في المنازل التي تملكها وتشغلها الجمعيات التعاونية الإسكانية (COOP, 2017).

وتجدر الإشارة إلى تمكن القطاع التعاوني في ألمانيا من المساهمة الفاعلة في تزويد المجتمع الألماني بما يقارب ٢٧٪ من إجمالي الطاقة الكهربائية المطلوبة على مستوى الدولة، وذلك عبر توظيف استخدامات الطاقة الشمسية، وهو الأمر الذي أسهم في خفض الانبعاثات وتدعيم الاستدامة، كما أنه أسهم في توفير أعباء مالية وإدارية هائلة عن كاهل الاقتصاد والحكومات المركزية والمحلية في ألمانيا. وهي الممارسات والتطبيقات التي تظهر في المحصلة الدور الفاعل للتعاونيات في تدعيم قدرات الدول (المتقدمة، والنامية) في مختلف المجالات التنموية بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثاني – واقع التعاونيات – حالة دولة الكويت:

يفرض تحليل واقع قطاع التعاونيات في الدولة محل اهتمام الدراسة (دولة الكويت) إلقاء الضوء على التطور التاريخي للحركة التعاونية الكويتية، والدور التنموي للحركة التعاونية الكويتية، والإطار التشريعي الحاكم لعملها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً – التطور التاريخي للحركة التعاونية في دولة الكويت:

بدأت المحاولات الأولى للعمل التعاوني في الكويت من خلال التوجه لتأمين احتياجات المجتمع الكويتي في مجال خدمات التعليم؛ حيث تم تأسيس جمعية تعاونية لمدرسة من أقدم المدارس في دولة الكويت عام ١٩٤١ (مدرسة

المباركية)، وتم إعلان تأسيس "الجمعية التعاونية المدرسية"، ومن ثم أسست الجمعية التعاونية المدرسية الثانية في مدرسة صلاح الدين في عام ١٩٥٢. ومنذ عام ١٩٥٥ أخذت المحاولات لتطوير وتوسيع الأنشطة التعاونية اتجاهاً جديداً، من خلال التركيز على أنشطة تجارة الجملة والتجزئة؛ حيث أسست الجمعيات التعاونية الاستهلاكية في بعض الدوائر فأنشئت الجمعية الاستهلاكية لموظفي دائرة الشؤون الاجتماعية، والجمعية التعاونية لموظفي دائرة المعارف (المناور، ٢٠١٥). ولاحقاً تم تأسيس أولى الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الرسمية (في منطقة كيفان) عام ١٩٦٢، ثم توالى إنشاء الجمعيات الاستهلاكية الأخرى، وفي عام ١٩٧١ تم إنشاء اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية ليكون بداية العمل الجماعي في قطاع التعاون الاستهلاكي وقيادته والدفاع عن مصالح جمعياته والأعضاء وتمثيلها في المحافل العربية والدولية، ونتيجة لنجاح الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وما حققته في مجال توفير وإتاحة السلع والخدمات ولانتشار أسواقها المركزية وفروعها في معظم أرجاء الكويت فقد أسندت إليها الدولة ابتداءً من عام ١٩٧٥ مهمة توزيع السلع المدعومة على المواطنين، وعلاوة على ذلك أصدر مجلس الوزراء الكويتي قراراً في العام نفسه بإلغاء الدكاكين (البقالات) في مناطق السكن النموذجية ما عدا محال غسل الملابس والخبازين مع تكليف الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بتغطية بقية الخدمات من خلال أسواقها المركزية والفروع التابعة لها. ومع بداية الثمانينيات اتجهت الحركة التعاونية نحو الانفتاح الدولي، عبر انضمام اتحاد الجمعيات التعاونية إلى عضوية الحلف التعاوني الدولي في مارس ١٩٨١، علاوة على توثيق علاقاته بالمنظمات التعاونية العربية والدولية.

كما أسهمت الحركة التعاونية في دولة الكويت في نمو الصناعات الوطنية وتنشيط التجارة الداخلية والخارجية، وذلك لتنامي الطلب الاستهلاكي، وتفاعلت مع المشكلات الاقتصادية فأقر الاتحاد في عام ١٩٨١ سياسة الشراء الجماعي والاستيراد من الخارج لبعض السلع تحت العلامة التعاونية لإيجاد البدائل للسلع

التي ترتفع أسعارها في السوق، وذلك بغرض ترشيد أسعار هذه البدائل. ولمواجهة الارتفاع المحلي في الأسعار انتهج اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية سياسة من شأنها وضع ضوابط لارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية الضرورية ومارس تطبيقها ابتداء من عام ١٩٨٠، وفي عام ١٩٨٥ أنشأ الاتحاد مركزاً للتعبئة والتغليف لتكييس الحبوب والبهارات في عبوات اقتصادية تتناسب وحاجات المستهلكين ودخولهم، وكذلك بغرض ترشيد أسعار بدائل هذه السلع الضرورية للمستهلك.

وكما سبقت الإشارة فقد مثل عام ١٩٩٠ محطة أساسية في مسؤوليات التعاونيات في دولة الكويت، نتيجة أزمة الغزو العراقي للكويت، حيث قام اتحاد الجمعيات التعاونية بأداء دور مباشر تجاه المواطنين، وتولى تقديم خدمات كثيرة ومتنوعة للمواطنين والمقيمين لدعم صمودهم والتخفيف من معاناتهم وتلبية احتياجاتهم. والحفاظ على قوة النسيج الاجتماعي في ظل ذلك الظرف التاريخي الاستثنائي. فضلاً عن ذلك فتح الاتحاد والجمعيات التعاونية وأسواقهم للمواطنين وقاموا بتنظيم وتوزيع وتبادل السلع بشكل عادل، وحافظوا على مستوى عادل للأسعار، على الرغم من شدة الأزمة من خلال اتساع عمل المتطوعين من المواطنين، وهو ما مكن من خفض التكاليف، ومن ثم ضبط الأسعار عند مستويات مقبولة.

وبعد مرحلة أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت، استمرت الجمعيات التعاونية في أداء مهامها الأساسية في توفير السلع والخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية، وتطوير أدوارها بحسب متطلبات المجتمع واحتياجاته؛ فبدأت بتشييد المراكز التجارية التابعة لها، والتي تتضمن "المطاعم، وخدمات غسل الملابس، والصيدليات، وغيرها"، وذلك بهدف توفير مختلف الخدمات داخل المناطق السكنية، وعلى أن تكون تلك الجمعيات هي المركز الرئيسي في مختلف المناطق الحضرية. هذا، وقد وصل عدد الجمعيات التعاونية في دولة الكويت إلى ما يزيد

على ٦٣ كياناً تعاونياً، منها (٥٦) جمعية استهلاكية، (٣) جمعيات إنتاجية، و(١) جمعية نوعية، و(١) جمعية حرفية، بالإضافة إلى وجود اتحاد للجمعيات التعاونية الاستهلاكية وآخر للجمعيات الإنتاجية الزراعية.

ثانياً – الدور التنموي للجمعيات التعاونية في دولة الكويت:

حدد القطاع التعاوني في دولة الكويت مهامه الأساسية في التنمية والحماية والأمن الاجتماعي ممثلة في "نشر الوعي التعاوني بين المواطنين بكافة الوسائل الممكنة، التنمية الاجتماعية، تشجيع تشغيل العمالة الوطنية، تفعيل دور المرأة في الحركة التعاونية، المساهمة في دعم بعض السلع والخدمات بأسعار مناسبة، الأخذ بالأساليب العلمية في إدارة وتخطيط عمل الجمعيات التعاونية، التأكيد على أهمية تطبيق المبادئ التعاونية عن طريق نظام تفتيش تعاوني ومحاسبي دقيق".

كما تؤدي الجمعيات التعاونية في دولة الكويت أدواراً إضافية في مجالات دعم أفراد المجتمع مادياً ومعنوياً والوقوف إلى جانبهم والعمل على تطوير قدراتهم وإمكاناتهم، فضلاً عن تثقيف المنتسبين إليها وتوجيههم إنتاجاً واستهلاكاً، وتشجيع أصحاب المهارات على تصريف منتجاتهم وتسويقها. كما تؤدي التعاونيات دوراً حيوياً في إيجاد فرص العمل والحد من البطالة، وقد بلغ عدد العاملين في الجمعيات التعاونية في عام ٢٠١٥ نحو ١٩٠٠٧ عمال، منهم ١٨٠٥ عمال كويتيين، ونحو ١٦٩٥٣ من العمالة الوافدة، كما بلغ عدد العاملين من فئة غير محددي الجنسية/البدون (والذين يقصد بهم الفئات المقيمة في الدولة منذ عقود، ولا تحمل الجنسية الكويتية أو جنسية أي دولة أخرى). نحو ٧٠٠ عامل في العام نفسه (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠١٥).

كذلك تؤدي التعاونيات دوراً كبيراً في مجال تشجيع الإنتاج المحلي زراعياً وصناعياً، من خلال إيجاد فرص الاستثمار؛ حيث بلغت عقود الاستثمار في الجمعيات التعاونية الكويتية في عام ٢٠١٥ نحو ١٧١١ عقداً استثمارياً. كما تم

إصدار نحو ٣٩٠ ترخيصاً لنشاطات استثمارية غير مباشرة، وأخرى مباشرة كان عددها ٤٣٠ نشاطاً (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠١٥).

وتقوم الجمعيات التعاونية في دولة الكويت بدور مساند لدور الدولة التي تعتمد على الجمعيات التعاونية في أمور كثيرة؛ حيث تقوم الجمعيات – على سبيل المثال – بتوزيع المواد التموينية اللازمة للسكان؛ حيث يقدر عدد الأفراد المستفيدين من تلك المواد بنحو ١,٨ مليون فرد (بما يمثل نحو ٤٥٪ من إجمالي عدد السكان)، كما أنها تعتبر المصدر الأساسي للسلع الغذائية نتيجة تنوع أماكنها وانتشارها في جميع المناطق وتغطيتها أغلب التجمعات السكنية، بالشكل الذي يجعلها الخيار الأفضل للمواطن. وتجدر الإشارة إلى الجمعيات التعاونية تستورد نحو ٨٠ ألف صنف من مختلف السلع الاستهلاكية، كما تغطي التعاونيات نحو ٧٠٪ من إجمالي حجم تجارة التجزئة. وفي الوقت نفسه تحظى الجمعيات التعاونية بثقة المواطن بشكل كبير من ناحية جودة منتجاتها، وفي كثير من الأحيان تكون الجمعيات هي نقطة الارتكاز الأساسية للأنشطة الاجتماعية (مركز الضاحية السكنية)، بما تتضمنه من مطاعم ومخابز، ومقاهٍ عالمية، واستراحات، ومراكز لبيع الكتب، ومستلزمات الحاسب الآلي، والصيدليات، وفروع لمختلف البنوك، ومحال بيع وصيانة الهواتف النقالة، وأخرى لصيانة السيارات، وغيرها من المراكز المتخصصة في تقديم كل ما يحتاج إليه المواطن والمقيم من سلع وخدمات شبه يومية.

ويمكن النظر للتطور الذي مرت به الأنشطة والجمعيات التعاونية في دولة الكويت منذ بداية الألفية الجديدة، من خلال الجدول (١). الذي يوضح التنامي الواضح في النشاط التعاوني خلال سنوات تلك الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٥، حيث تزايد عدد الجمعيات؛ ليحقق نمواً كلياً قدر بنحو ٢٤,٤٪، وبما يمثل نمواً سنوياً قدر بنحو ١,٤٧٪، كما تزايد عدد الأعضاء بنحو ٩١٪ بالنسبة للمعدل الكلي، وبنحو ٤,٤١٪ سنوياً، وحقق رأس المال نمواً قدره نحو ٤٨٪، ونحو ٢,٦٤٪ في السنة، كما تزايدت الأرباح المحققة بمعدل بلغ نحو ٨٧,٣٪، وبنحو ٤,٢٧٪

سنوياً، وكذلك حققت المخصصات التنموية الموجهة للأنشطة الاجتماعية نمواً قدّر بنحو ١٢٠٪، ونحو ٤,٩٤٪ سنوياً.

كما يظهر من تلك المعدلات وتيرة التنامي في الأنشطة التعاونية، وكذلك ارتفاع جدواها ودورها التنموي وإقبال المواطنين الواضح للانخراط ضمن عضويتها، ويمكن إرجاع هذا الإقبال من جانب الأسر والأفراد لسببين أساسيين، أولهما، الاستفادة من نظام عائد الاستثمار على رأس المال المساهم، الذي يراوح عادة بين ١٠٪ و١٥٪ سنوياً (مرحلة ما قبل عام ٢٠١٢؛ حيث صدر بعد ذلك قرار وزاري يقضي بتوزيع العائد الاستثماري للمساهمين بما لا يتجاوز ١٠٪). أما السبب الثاني فيتمثل في السعي للاستفادة من الخدمات والبرامج الاجتماعية والثقافية والترويحية والدينية التي توفرها الجمعية التعاونية للأعضاء/المساهمين.

الجدول (١)

التطور النوعي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية (٢٠١٥-٢٠٠٠)

عام	عدد الجمعيات التعاونية	عدد الأعضاء	رأس المال (بالدينار الكويتي)	صافي الأرباح (بالدينار الكويتي)	المخصص للتنمية الاجتماعية (بالدينار الكويتي)
٢٠٠٠	٤٥	٢٤٧٠٥٥	٨,٧٢٩,٢٢٩	٢٣٨٨٥٩٧٠	٥,٤٧١,٤٩٣
٢٠١٥	٥٦	٤٧١٩٤٧	١٢,٩١٠,٤٥٧	٤٤٧٤٤٢١٠	١١,٢٨٢,٨٧٩

المصدر: جدول مركب بناءً على بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إحصائيات (٢٠٠٠/٢٠١٥).

ومن الملاحظ أن عملية النمو في تأسيس الجمعيات التعاونية دائماً ما تتواكب مع التطور العمراني الذي تشهده الدولة في تأسيس المدن الجديدة؛ حيث تشكل الجمعية التعاونية النواة والمركز لانطلاقة عملية التنمية المجتمعية منذ البدء في بناء المجتمعات العمرانية أو الاحياء الجديدة.

إن النتائج الملموسة للحركة التعاونية وجهودها في التنمية المجتمعية من خلال تمكين الناس من مقدراتهم الادخارية، أو من خلال استغلال جزء من

الأرباح التعاونية وإعادة توزيعها بما يخدم احتياجات المنطقة السكنية ومتطلباتها ومرافقها التعليمية والبلدية والصحية والدينية، وسواء في برامج الخدمة الاجتماعية والتوعية والدعم المجتمعي بجميع أشكاله.

إلا أن هذه الجهود واجهت بعض الإخفاقات، كان أبرزها تحقيق تلك الجمعيات أرباحاً مرتفعة تنافس بها المؤسسات التجارية الهادفة للربح، التي قد وصلت في بعض الأحيان إلى ما نسبته ١٥٪، وهي بذلك قد ابتعدت عن المبادئ التي تحكم الحركة التعاونية التي حددتها الخطة الإنمائية متوسطة الأجل لدولة الكويت للسنوات (٢٠١٠/٢٠١٤) بنسبة ٧٪ (الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، ٢٠١٠)، وهو ما نتج عنه تلقائياً انخفاض مساهمتها في التخفيف من حدة ارتفاع الأسعار، بالإضافة إلى إخفاقات أخرى تتعلق برصد ارتفاع عدد حالات حل مجالس إدارات تلك الجمعيات، وحالات الفساد وقضاياه، والتي وصلت إلى نحو ٧ حالات في عام ٢٠١٥ (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ٢٠١٥).

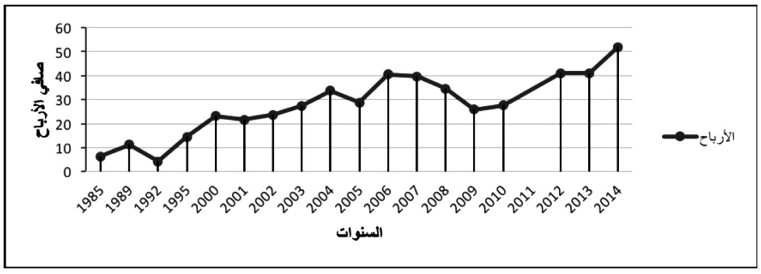

الشكل (٢) – تطور صافي أرباح الجمعيات التعاونية (١٩٨٥– ٢٠١٤)

المصدر: جدول مركب بناءً على بيانات وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إحصائيات (١٩٨٥– ٢٠١٤).

في ضوء ما تقدم يبدو واضحاً أن الجمعيات التعاونية في الكويت تمثل في المحصلة جانباً مهماً من جوانب النشاط الاقتصادي وعنصراً أساسياً في برامج تنمية المجتمع، يقوم على أساس من المبادرة الذاتية والمشاركة الجماعية للمواطنين.

ثالثاً – الإطار التشريعي الحاكم للعمل التعاوني في دولة الكويت:

يعنى هذا الجزء من الدراسة برصد الجوانب التشريعية المنظمة لعمل

القطاع التعاوني في الدولة، بما يمكن من رصد وتقييم لمدى توجه تلك التشريعات نحو تقييد دور العمل التعاوني أو إطلاقه؛ حيث يمكن تتبع ذلك المسار بداية من عام ١٩٦٢ الذي شهد إقرار القانون رقم ٢٠ الذي تناولت نصوصه كيفية إنشاء الجمعيات التعاونية والعضوية فيها وكيفية إدارتها والرقابة عليها وحلها وتصفيتها، ثم مروراً بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢، الذي يتضمن توضيح إجراءات وشروط إنشاء الأندية وجمعيات النفع العام، وتحديد أنشطتها ومجال تغطيتها، والأهداف العامة، وتحديد شروط حلها وتصفيتها، وكيفية رصد مخالفاتها، وشروط إشهارها.

ومع تطور الحركة التعاونية اقتضت الحاجة تطوير القانون التعاوني، فتم إصدار قانون جديد للتعاون، (لقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩)، تم بموجبه إلغاء القوانين السابقة، وقد حدد هذا القانون المقصود بالجمعيات التعاونية على أسس اقتصادية واجتماعية، وأكد أهمية الأخذ بالمبادئ التعاونية المقرة من قبل الدولة، ونطاق عضويتها، وضرورة عملية الإشهار والتسجيل، وطبيعة المساهمة فيها وعمليات الاستئجار والبيع، وكيفية إدارة الدين، وأساليب عمليات البيع والشراء وإجراءاتها، ونطاق العلاقة ما بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وتلك الجمعيات، وكيفية إنشاء فروعها، وشكل العضوية وشروطها، وإجراءات عقد الجمعيات العمومية، وانتخاب مجالس الإدارات، وشروط عضويتها، ومعايير حلها وتصفيتها، والعقوبات المترتبة على المخالفات.

وفي عام ٢٠٠٠ أصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل القرار رقم ١٩٥ لسنة ٢٠٠٠، تضمن الإشارة إلى أن الجمعية التعاونية هي كل هيئة تعاونية مشهرة بموجب المرسوم بقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٩ بشأن الجمعيات التعاونية. وتضمن القرار مواد متعددة خاصة بمجلس الإدارة، والفروع المستثمرة، والخدمات الاجتماعية، والمبادئ المالية والمحاسبية، والجمعية العمومية، بالإضافة إلى بعض الأحكام العامة المتعلقة بالجزاءات التي يمكن للوزارة توقيعها في حالة مخالفة الجمعيات لأحكام هذا القرار الوزاري.

وفي عام ٢٠١٤ اصدرت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قراراً وزارياً يعنى بتنظيم العمل التعاوني في البلاد، بناء على قانون الجمعيات التعاونية الجديد. ويتضمن القرار – الذي يكمل القرارات السابقة ويلغي القرار رقم ١٩٥ لعام ٢٠٠٠ – سبعة بنود و٦٣ مادة، تم صياغتها من قبل لجنة ضمت قطاعي التعاون والشؤون القانونية في الوزارة، وتنظم كل مواده إجراءات العمل بالجمعيات التعاونية من ناحية انعقاد مجالس الإدارات واللجان المنبثقة. وينص القرار على وضع هيكل وظيفي وتقليص الوظائف الإشراقية إلى ثلاث فقط، كما نظم بند المعونة الاجتماعية؛ بحيث أصبحت المخصصات بنسب متساوية للصرف داخل حدود منطقة عمل الجمعية، في الوقت نفسه حظر القرار الصرف على منظمات المجتمع المدني ومراكز الخدمة والكوبونات. ويشمل القرار وضع نظام محاسبي دقيق للبضاعة التالفة والراكدة، وتبديل العهد والجرد السنوي وأرباح الأسهم وسياسة الشراء وتسديد الموردين، وأعطى القانون المنتج الوطني الأفضلية؛ بحيث ألغى الاشتراطات عليه وتسويقه ووضع مكان خاص له. كما نظم الإجراءات المتبعة لطرح المناقصات والأعمال الإنشائية، وتحديد التكلفة لجميع الأعمال، ونظم طريقة طرح الأفرع المستثمرة وعملية فض المظاريف والتنازل عنها، وتحديد الأنشطة التي تكون إدارتها مباشرة من الجمعية. ونظم القرار أيضاً الدعوة إلى الجمعية العمومية، وإدارة جلستها، والترشح والانتخابات، وحق مجلس الإدارة في تشكيل ثلاث لجان رئيسية هي "اللجنة المالية والإدارية، ولجنة المشتريات، ولجنة الخدمات الاجتماعية"، وغيرها.

بناءً على ما سبق، يتضح أن أجهزة الدولة، ممثلة بشكل أساسي في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قد وسعت من مستويات سيطرتها على الجمعيات التعاونية، ومعاملتها كأحدى الهيئات التابعة للحكومة، وهو الأمر الذي يتناقض أساساً مع طبيعة الأنشطة التعاونية ذاتها، ويقيد من الفضاء المتاح للحركة أمام الجمعيات التعاونية في الجوانب المتعلقة بالإبداع والابتكار في تقديم الخدمات للمجتمع والأعضاء. كما أن تحليل بنود هذه القوانين يظهر أنها تركز بشكل كبير على الجوانب المتعلقة بالحظر أو المنع أو التقييد، أكثر بكثير من تركيزها على

الجوانب والمجالات المتعلقة بالسماح والإتاحة وإطلاق العنان لتلك الجمعيات في اختيار الأنشطة والبرامج التي تميزها. لقد مكنت هذه القوانين الحكومة من التدخل في قضايا الرقابة والإشراف وحل مجالس الإدارات والتحويل إلى الجهات القضائية، وهو ما نتج عنه – بشكل مباشر أو غير مباشر – إضعاف فعالية الجمعيات العمومية لتلك التعاونيات، من حيث الرقابة والمتابعة والتقييم، كما أظهرت الممارسة تعسفاً واضحاً من الحكومة، ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، في استخدام صلاحيتها تجاه تلك الجمعيات، كما حدث في مسألة تغيير آلية التصويت لاختيار أعضاء مجالس الإدارات من ٣ أصوات إلى صوت واحد فقط، دون الرجوع إلى أصحاب الشأن ممثلاً في اتحاد الجمعيات التعاونية.

من جانب آخر فإن توسيع هذه السيطرة الحكومية قد أفضى عملياً إلى زيادة مستويات العبء الملقى على عاتق الحكومة الكويتية، التي تواجه في الأساس تحديات وأعباء متزايدة، وتعاني كذلك من انخفاض مستويات كفاءتها وفعاليتها، وذلك وفقاً لكافة المؤشرات الدولية التي تتابع وتقيم الأداء المؤسسي على مستوى دول العالم، وبخاصة المؤشر الدولي للحوكمة، ودليل المخاطر القطرية، ومؤشرات بيت الحرية، ومؤشر مدركات الفساد، وغيرها من المؤشرات التي لا تظهر وضعاً جيداً للأداء الحكومي في دولة الكويت.

ويرتبط هذا التحليل بشكل وثيق بما شهدته السنوات القليلة الماضية من وجود توجه حكومي واضح، للتخلص من القطاع التعاوني، من خلال الدعوة إلى تخصيصه؛ وذلك سعياً للحد من الأعباء التي تزايدت على الحكومة نتيجة للسيطرة السابق الإشارة إليها.

كذلك فإن هذا التدخل الحكومي يعد مخالفاً للدستور الكويتي، الذي تضمنت مادته رقم (٢٠) نصاً واضحاً على أن "الاقتصاد الوطني أساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاطين العام والخاص"، وكذلك مادته رقم (٢٣) التي نصت على "تشجيع التعاون والادخار"، ويلاحظ من هاتين المادتين أن المشرع الكويتي كان يهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي،

والعدالة الاجتماعية، وحماية أصحاب الدخل المحدود، والقضاء على الاحتكار، وغلاء الأسعار، وتوفير السلع والخدمات الضرورية بأسعار مناسبة وجودة عالية، وتحقيق الحماية والأمان الاجتماعي.

رابعاً – دراسة ميدانية حول تقييم الدور التنموي وتحديات العمل للتعاونيات العاملة في دولة الكويت:

في إطار سعي الدراسة لرصد وتقييم الدور التنموي للتعاونيات في دولة الكويت، فقد تم تصميم استبانة موجهة لرصد أهم جوانب التميز والتحدي في الدور التنموي المنوط بالتعاونيات في الدولة، (تم توزيع الاستبانة على ٥٦ جمعية تعاونية، وجاءت الاستجابة من ٣٨ جمعية تعاونية، كما تحددت الفئات المستهدفة بأعضاء مجلس الإدارة في الجمعيات التعاونية بواقع عضو مجلس إدارة لكل جمعية). وقد تضمنت الاستبانة ثلاثة أقسام أساسية، توجه القسم الأول لمحاولة توضيح دور التعاونيات في ظل قواعد اقتصاد السوق. وتوجه القسم الثاني لتقييم جودة البناء المؤسسي للتعاونيات. في حين قام القسم الثالث من الاستبانة بالسعي لتقييم واقع العلاقة بين التعاونيات والدولة.

أما صدق المحتوى وثبات بنود الاستبانة فهما يستهدفان فحص مدى صدق المحتوى للاستبانة، والتأكد من مدى ارتباط بنود الاستبانة المتعلقة بكل من البيانات الأساسية حول دور التعاونيات في ظل قواعد اقتصاد السوق، وجودة البناء المؤسسي لتلك التعاونيات، وتقييم واقع العلاقة فيما بين التعاونيات والدولة ممثلة في الحكومة، وذلك من خلال فحص مصفوفة معاملات الارتباط للتأكد من مدى كفاية العينة وسلامة نتائج التحليل، وتم ذلك من خلال اختبار مدى ارتباط كل بند في المجموعة مع المجموع الكلي للمجموعة نفسها، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون واختبار Split - Half و Cronbach's Alpha. ويستعرض الجدول (٣) نتائج الفحص لكل المجموعات.

ويتضح أن معامل الارتباط عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه بالنسبة لكل البنود، ويقصد بثبات الاستبانة أن

تعطي هذه الاستبانة النتيجة نفسها لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت الظروف والشروط نفسها، وبذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق استبانة الدراسة وثباتها؛ مما يجعلهما على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار ما صممت له.

الجدول (٣)
فحص محتوى المجموعات

البنود	قيم الاختبارات الإحصائية		نتيجة الاختبار
	Guttman split - Half coefficient	Cronbach's Alpha	
البيانات الأساسية حول دور التعاونيات في ظل اقتصاد السوق			
مدى التنوع في تشكيلة السلع والخدمات والأنشطة التي تقدمها جمعيتكم.	٠,٥٣٤	٠,٥٢٩	ارتباط قوي
مستوى جودة الخدمات والسلع والأنشطة المقدمة من قبل جمعيتكم للمستفيدين.	٠,٨١٣	٠,٨٦٥	ارتباط قوي جداً
كفاية عدد الأنشطة المقدمة من قبل جمعيتكم لخدمة المجتمع.	٠,٧٥٢	٠,٦٠٣	ارتباط قوي جداً
كفاية الموازنات المرصودة للأنشطة الداعمة للتنمية الاجتماعية.	٠,٦١٢	٠,٦١٥	ارتباط قوي جداً
مستوى العائد على الاستثمار والخدمات والأنشطة المقدمة من قبل جمعيتكم.	٠,٧١٣	٠,٧٦١	ارتباط قوي جداً
مدى قدرة جمعيتكم على منافسة مراكز البيع التجارية في إطار المحافظة على الدور التعاوني.	٠,٥٩٢	٠,٥٩٨	ارتباط قوي
جودة البناء المؤسسي للجمعيات التعاونية			
مدى تناسب قدرات أعضاء مجالس إدارات الجمعيات التعاونية مع متطلبات العمل التعاوني، من حيث المعرفة بمبادئ العمل التعاوني، والخبرة، والتشريعات المنظمة للقطاع.	٠,٧٦١	٠,٨٩٨	ارتباط قوي جداً
وجود دليل يوضح آليات العمل الداخلي والمهام والمسؤوليات والصلاحيات.	٠,٨٠١	٠,٨٠٧	ارتباط قوي جداً

تابع/ الجدول (٣)
فحص محتوى المجموعات

البنود	قيم الاختبارات الإحصائية		نتيجة الاختبار
	Guttman split - Half coefficient	Cronbach's Alpha	
وجود آليات وإجراءات تدعم عملية الشفافية في جمعيتكم تقع متابعتها وتطبيقها وفقاً للمتطلبات القانونية المنظمة لذلك.	٠,٩٣٨	٠,٩١٨	ارتباط قوي جداً
وجود مواعيد محددة للإفصاح عن البيانات المالية بفترة كافية قبل انعقاد الجمعية العمومية الخاصة بالمساهمين.	٠,٧٤٦	٠,٦٨١	ارتباط قوي جداً
وجود سياسة متعلقة بعملية الإفصاح للمعلومات سواء كانت إدارية أم مالية خاصة في جمعيتكم.	٠,٨٢٥	٠,٨٧٦	ارتباط قوي جداً
مدى توفر مؤشرات لقياس ومتابعة الأداء.	٠,٧٦٤	٠,٨٠١	ارتباط قوي جداً
مدى توفر آليات واضحة لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين.	٠,٦٩٥	٠,٧٣٩	ارتباط قوي جداً
إدراج مقترحات المساهمين الخاصة بمواضيع معينة على جدول أعمال مجلس الإدارة بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها بفترة زمنية محددة.	٠,٧٨٩	٠,٨٣٧	ارتباط قوي جداً
مدى توافر إستراتيجية واضحة تبني السياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الجمعية وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع بشكل عام والمنطقة بشكل خاص من قبل جمعيتكم.	٠,٦٧٩	٠,٧٢١	ارتباط قوي جداً
مراجعة الأداء ومدى تطبيق الاستراتيجية والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.	٠,٧٩١	٠,٨٠٧	ارتباط قوي جداً
مدى توافر الموارد البشرية القادرة على تحقيق مزيد من كفاءة وفعالية الأداء في جمعيتكم.	٠,٧٠٢	٠,٧٦١	ارتباط قوي جداً
علاقة التعاونيين مع الدولة			
درجة رضا التعاونيين عن العلاقة مع الدولة	٠,٨٤١	٠,٨٥٦	ارتباط قوي جداً
أهم ما يريده التعاونيون من الدولة	٠,٧٨٣	٠,٨٠٥	ارتباط قوي جداً

تابع/ الجدول (٣)
فحص محتوى المجموعات

البنود	قيم الاختبارات الإحصائية		نتيجة الاختبار
	Guttman split - Half coefficient	Cronbach's Alpha	
أهم ما تريده الدولة من التعاونيين	٠,٨٠٣	٠,٨٠٥	ارتباط قوي جداً
الآليات والإجراءات التي يمكن أن تحقق نوع من الاستقرار في علاقة الدولة مع التعاونيين	٠,٨١٩	٠,٨٧٧	ارتباط قوي جداً
الإجراءات التي تعزز الدور التنموي للجمعيات التعاونية	٠,٧٩٢	٠,٨٠٩	ارتباط قوي جداً

أ – دور التعاونيات في ظل اقتصاد السوق:

تم خلال هذا الجزء من الاستبانة البحث في دور الجمعيات التعاونية وأدائها من خلال مجموعة من الأسئلة، تمحورت حول جودة السلع والخدمات والأنشطة المقدمة من الجمعيات وحول تنوعها. وتظهر النتائج أن قرابة ٩٤٪ من التعاونيات تؤكد وجود تنوع في تشكيلة السلع والخدمات والأنشطة المقدمة للمستفيدين. كما أبرزت النتائج أن قرابة ١٧٪ من الجمعيات تقر بأن مستوى جودة الخدمات والسلع والأنشطة متوسط، وكان معيار حكمهم في ذلك مبنياً على صندوق الشكاوى ومقاييس الجودة والرأي الشخصي، في حين يقر البقية بالجودة العالية لمستوى الخدمات والسلع. وفي سؤال حول عدد الأنشطة التي قدمتها الجمعيات بالسنة الأخيرة (سنة ٢٠١٦) كانت الإجابات متوزعة بين ١٥ و٤٠ نشاطاً، كانت أهمها في مجالات "المهرجانات التسويقية، والأنشطة الترفيهية، والرياضية، وأنشطة دينية، وتربوية، وتنظيم رحلات العمرة، ودعم المدارس، والمراكز الصحية. هذا، وقد أجمع كل المبحوثين على وجود انعكاس ايجابي للأنشطة الاجتماعية المقدمة من قبل الجمعيات، وعلى رضا المستفيدين.

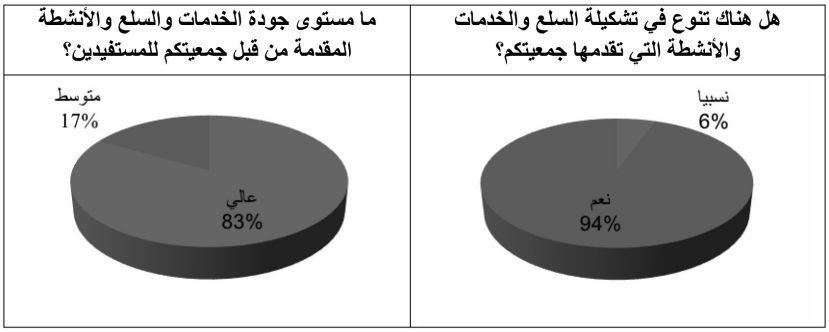

الشكل (٣) – التوزيع النسبي للإجابات عن اسئلة الاستبانة حول جودة وتنوع السلع والخدمات

وعند السؤال عن مدى كفاية الموازنات المرصودة للأنشطة الداعمة للتنمية الاجتماعية أبرزت الردود أن ٣٩٪ فقط اعتبروا أن الموازنات المرصودة كافية، في حين يرى البقية أن الموازنات كافية نسبياً (٦١٪)، وهو ما يبرز حاجة التعاونيات لمزيد من عملية تفعيل دورها التنموي من خلال زيادة في الميزانيات وزيادة أخرى في عدد الأنشطة.

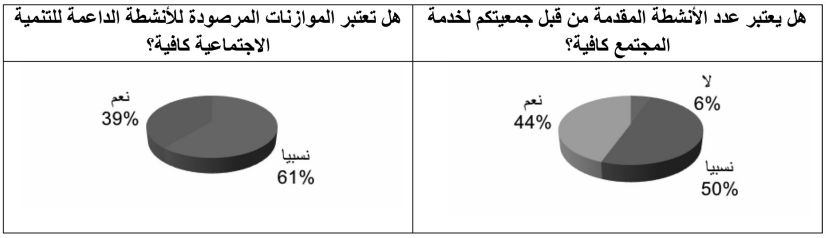

الشكل (٤) – التوزيع النسبي للإجابات عن الاسئلة الاستبانة حول كفاية عدد الانشطة والموازنات

وبالتساؤل حول الصعوبات التي يرصدها التعاونيون عند توفير السلع وجد أن ٩٤٪ منهم لا يجدون أي صعوبة في توفير السلع، في حين أكد البقية ٦٪ وجود صعوبات تمثلت في "ارتفاع الأسعار"، وعدم توفير وكيل لها في الدولة، ومحدودية الكميات الموجودة". وهو ما يطرح السؤال حول طرق توفير السلع الاستهلاكية، وبهذا الصدد أكدت الإجابات أن ٣٩٪ فقط من التعاونيات تعتمد التوريد المباشر، إضافة إلى الوكلاء التجاريين المحليين، واتحاد الجمعيات.

وبخصوص مستوى العائد على الاستثمارات التي قامت بها الجمعيات مقارنة بالسنوات الماضية يتأكد أن المستوى ثابت لدى ٦٧٪ من الجمعيات، في حين أنه شهد ارتفاعاً لدى بقية الجمعيات التعاونية، وهو ما يؤكد القدرة لدى ثلث التعاونيات على منافسة مراكز البيع التجارية في إطار المحافظة على الدور التعاوني.

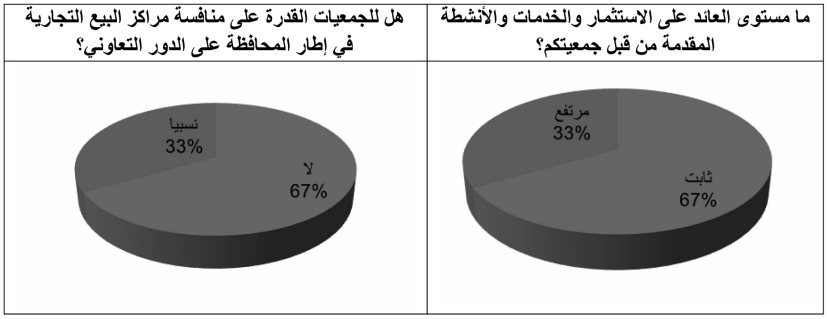

الشكل (٥) – التوزيع النسبي للإجابات عن الاسئلة حول مستوى العائد والقدرة التنافسية للجمعيات

ب – جودة البناء المؤسسي للجمعيات التعاونية:

إن عملية مراجعة البناء المؤسسي للجمعيات التعاونية وتقييمه وتهيئته يعد أحد أهم عناصر نجاح إستراتيجيات تلك الجمعيات؛ على اعتبار أنها المسؤول الأول عن توفير السلع والخدمات الملبية لاحتياجات المجتمع المحلي في دولة الكويت، وأن تطوير هذه الخدمات التي تقدمها تلك الجمعيات لمختلف شرائح المجتمع مرهون بالتطوير المتواصل للأداء المؤسسي. ويجمع الباحثون والمختصون أن البناء المؤسسي الفعال أو الكفيّ ينجز الأعمال والمهام المختلفة المنوطة بالجمعيات؛ مما يحقق أهدافها الإستراتيجية، وتستند كفاءته إلى مدى القدرة على توظيف الموارد المتاحة البشرية، والمالية، والفنية، والتكنولوجية، والمبادرات، ونمط إداري، وأنظمة وقيم مشتركة، وإستراتيجيات مستخدمة في تحسين نوعية وجودة الخدمات التي تقدمها الجمعيات من التأثير المحدود والكمي إلى الواسع والنوعي في جميع محافظات دولة الكويت. ويعرف العمل

المؤسسي بأنه شكل من أشكال التعاون بين العاملين بشكل جماعي يُؤدى بشكل منظم على أسس ومبادئ وأركان وقيم تنظيمية محددة تتبناها تلك الجمعيات في مختلف الكيانات الإدارية.

هذا، وقد استخدمت بعض معايير الحوكمة لتقييم العمل المؤسسي القائمة على مستوى قدرات العاملين، ووضوح آليات العمل الداخلي والمهام والمسؤوليات والصلاحيات، ومستوى الشفافية، والإفصاح، ومتابعة الأداء، واستقبال الشكاوى، والعمل على التفاعل معها، ووجود الإستراتيجيات ووضوحها، ومدى العمل على تنفيذها.

وتدلل نتائج الاستبانة على أن العاملين بالجمعيات التعاونية لديهم قدرات وخبرات تتناسب مع طبيعة العمل التعاوني، كما أفاد ما نسبته ٥٠٪ من المبحوثين أن جمعياتهم تتوافر لديها دليل يوضح آليات العمل الداخلي والمهام والمسئوليات والصلاحيات، وأن هناك آليات وإجراءات تدعم عملية الشفافية تقع متابعتها وتطبيقها وفقاً للمتطلبات القانونية المنظمة لذلك بنسبة ٧٢٪، وأن هناك مواعيد محددة للإفصاح عن البيانات المالية بفترة كافية قبل انعقاد الجمعية العمومية الخاصة بالمساهمين بنسبة ٨٣٪، وأن هناك سياسة متعلقة بعملية الإفصاح للمعلومات سواء كانت إدارية أم مالية بنسبة ٥٠٪.

كما تشير النتائج إلى توافر مؤشرات لقياس ومتابعة الأداء بنسبة ٦١٪، وتتوافر آليات واضحة لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بنسبة ٨٣٪، ويتم إدراجها على جداول أعمال مجالس الإدارات بنسبة ٨٣٪، وأشار ما نسبته ٧٣٪ من الفئة محل البحث إلى توافر إستراتيجية واضحة تبني السياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الجمعية وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع بشكل عام والمنطقة التي تعمل في نطاقها بشكل خاص، وأفاد ما نسبته ٧٦٪ بأن هناك مراجعة للأداء ومدى تطبيق الإستراتيجية والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة، وأفاد أيضاً ما نسبته ٧٦٪ من المبحوثين بتوافر الموارد البشرية القادرة على تحقيق مزيد من كفاءة الأداء وفعاليته.

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التي أظهرتها الاستبانة في مجال التقييم المؤسسي للجمعيات التعاونية. (الجدول ٤). فإن هناك بعض السلبيات التي تم رصدها من خلال دراسة واقع تلك الجمعيات، أهمها، عدم وجود جهة أو كيان إداري متخصص في بناء قدرات التعاونيين، من مثل "معاهد العمل التعاوني"، وكذلك ملاحظة أن هناك ارتفاعاً في عدد القضايا التي تواجهها التعاونيات في أروقة المحاكم نتيجة مخالفة القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية، التي بلغت ما يقارب ٣٠٠ قضية تنظر بشكل يومي أمام القضاء ضد الجمعيات التعاونية (جنح البلدية، والمخالفات للنظم وللوائح المنظمة للعمل التعاوني) (جريدة القبس الكويتية، ٢٠١٤)؛ مما يدل على ضعف وعي التعاونيين بقواعد العمل التعاوني سواء الإداري منها أو القانوني، علماً بأن الإجراءات المتخذة بشأن الشفافية والإفصاح المالي والإداري هي في الأساس قرارات ملزمة للجمعيات صادرة عن الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

الجدول (٤)

التقييم البناء المؤسسي للجمعيات التعاونية في دولة الكويت

السؤال	موافق	غير موافق	موافق إلى حد ما
هل قدرات أعضاء مجلس إدارة جمعيتكم يتناسب مع متطلبات العمل التعاوني، من حيث المعرفة بمبادئ العمل التعاوني، والخبرة، والتشريعات المنظمة للقطاع؟	٥٠٪	٠٪	٥٠٪
هل هناك دليل يوضح آليات العمل الداخلي والمهام والمسؤوليات والصلاحيات؟	٥٠٪	٢٢٪	٢٨٪
هل هناك آليات وإجراءات تدعم عملية الشفافية الخاصة في جمعيتكم تقع متابعتها وتطبيقها وفقاً للمتطلبات القانونية المنظمة لذلك؟	٧٢٪	٦٪	٢٢٪
هل يوجد مواعيد محددة للإفصاح عن البيانات المالية بفترة كافية قبل انعقاد الجمعية العمومية الخاصة بالمساهمين؟	٨٣٪	٠٪	١٧٪
هل هناك سياسة متعلقة بعملية الإفصاح عن المعلومات سواء كانت إدارية أم مالية خاصة لجمعيتكم؟	٥٠٪	١١٪	٣٩٪

تابع/ الجدول (٤)
التقييم البناء المؤسسي للجمعيات التعاونية في دولة الكويت

السؤال	موافق	غير موافق	موافق إلى حد ما
هل تتوافر مؤشرات لقياس الأداء ومتابعته؟	٦١٪	٦٪	٣٣٪
هل تتوافر آليات واضحة لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين؟	٨٩٪	٠٪	١١٪
هل يتم إدراج مقترحات المساهمين الخاصة بمواضيع معينة على جدول أعمال مجلس الإدارة بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها بفترة زمنية محددة؟	٨٣٪	٠٪	١٧٪
هل تتوافر في جمعيتكم إستراتيجية واضحة تبني السياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الجمعية وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع بشكل عام والمنطقة بشكل خاص؟	٧٢٪	٠٪	٢٨٪
هل يتم مراجعة الأداء ومدى تطبيق الإستراتيجية والسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة؟	٦٧٪	٥٪	٢٨٪
هل تتوافر في الجمعية الموارد البشرية القادرة على تحقيق مزيد من كفاءة الأداء وفعاليته؟	٧٨٪	٥٪	١٧٪

ج – علاقة التعاونيين مع الدولة ممثلة في الحكومة:

– درجة رضا الجمعيات التعاونية عن العلاقة مع الدولة ممثلة في الحكومة:

يهتم هذا الجزء بقياس درجة رضا الجمعيات التعاونية عن علاقتها مع الدولة، وتشير النتائج إلى أن هناك رضاً نسبياً في عدد من المحاور، وقد بلغت نسبة الرضا عن مباني الأسواق المركزية وفروعها نحو ٧٨٪ (راض جداً، وراض إلى حد ما)، بينما بلغت نسبة عدم الرضا نحو ٢٢٪. أما مواقع الأسواق المركزية وفروعها فقد بلغت نسبة عدم الرضا عنها نحو ١٧٪، وراوحت نسبة الرضا ما بين ٢٨٪ (راض جداً) و٥٥٪ (راض إلى حد ما). وهي النتائج نفسها عن حجم مواقف سيارات المستفيدين وجمالياتها. بينما كانت النتائج تشير إلى عدم الرضا في مجالات "العلاقة مع الجهات المختصة في إجراءات جلب العمالة

الوافدة بنسبة ٨٣٪، وآليات الرقابة والإشراف الحكومي على الجمعيات التعاونية بنسبة ٨٩٪، وسهولة التواصل بين الجمعيات التعاونية ومختلف أجهزة الدولة بنسبة ٩٤٪"، وتشير النتائج فيما يخص سهولة استيراد السلع الاستهلاكية إلى أن درجة الرضا بلغت ٧٢٪.

ويتضح من تلك النتائج أن هناك عدم رضا من قبل الجمعيات التعاونية عن علاقتها مع الدولة، في المجالات التي تتركز في التعاملات المباشرة أو التعاملات شبه المتكررة "جلب العمالة الوافدة، والرقابة، والتواصل مع أجهزة"، وقد يرجع ذلك إلى عدة أسباب، أهمها طول الدورة المستندية، وضعف إنتاجية أجهزة الدولة، واستمرار تعامل المؤسسات بالطرق التقليدية في عملية التواصل، وتشير العديد من الإحصائيات والمؤشرات الدولية إلى ضعف فعالية الحكومة، ويشير مؤشر نوعية الإدارة العامة (البيروقراطية والجودة) – الذي يمثل احد جوانب المؤشر الكلي لدليل المخاطر القطرية ICRG – إلى حصول دولة الكويت على درجتين من أربع درجات، كما احتلت الدولة – على مستوى مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لعام ٢٠١٤ – المرتبة ٨٦ عالمياً؛ مما يدلل على ضعف مستوى الأداء الحكومي (البنك الدولي، ٢٠١٤).

الجدول (٥)

تقييم درجة رضا الجمعيات عن العلاقة مع الدولة ممثلة في الحكومة

درجة الرضا	راض جداً	راض إلى حد ما	غير راض	غير راض إطلاقاً
مباني الأسواق المركزية وفروعها	٣٩٪	٣٩٪	٢٢٪	٠٪
مواقع الأسواق المركزية وفروعها	٢٨٪	٥٥٪	١٧٪	٠٪
حجم مواقف سيارات المستفيدين وجمالياتها	٢٨٪	٥٥٪	١٧٪	٠٪
العلاقة مع الجهات المختصة في إجراءات جلب العمالة	٠٪	١٧٪	٨٣٪	٠٪
سهولة استيراد السلع الاستهلاكية	٠٪	٧٢٪	٢٨٪	٠٪
آليات الرقابة والإشراف الحكومي على الجمعيات	٠٪	١١٪	٨٩٪	٠٪
سهولة التواصل بين الجمعيات التعاونية وأجهزة الدولة	٠٪	٦٪	٩٤٪	٠٪

- العلاقة التفاعلية بين التعاونيات والدولة ممثلة في الحكومة:

يهتم هذا الجزء من الاستبانة بالبحث في العلاقة التفاعلية بين التعاونيات والدولة من خلال أربعة أسئلة مفتوحة. يهدف السؤال الأول لرصد آراء التعاونيين حول أهم ما يريدونه من الدولة، فكانت أهم مطالبهم متمثلة في "الحوار، والمشاركة في اتخاذ القرار، وتقليل القيود على التعاونيات، والتواصل المستمر، والثقة بين الطرفين". وهو مبين في الجدول (٦).

الجدول (٦)

العلاقة التفاعلية وتقييم دور الدولة في دعم العمل التعاوني

المقترحات	النسبة المئوية للتكرار
ما يريده التعاونيون من الدولة	
الحوار	٪٦٦,٧
المشاركة في اتخاذ القرار	٪٦٦,٧
تقليل القيود المفروضة على التعاونيات	٪٦١,١
الثقة	٪٣٣,٣
التواصل المستمر	٪٢٧,٨
المرونة	٪٢٢,٢
تسهيل معاملات الجمعيات التعاونية في أجهزة الدولة	٪٢٢,٢
مطالب الدولة من الجمعيات التعاونية	
التزام التعاونيات بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل	٪٨٨,٩
خدمة المجتمع	٪٣٨,٩
محاربة الفساد	٪٢٧,٨
ضبط الأسعار	٪٢٢,٢
رضا المساهمين	٪١٦,٧
كفاءة الأداء وفعاليته	٪١٦,٧
السيطرة على التعاونيات	٪١١,١
توفير احتياجات أهالي المنطقة	٪١١,١

تابع/ الجدول (٦)
العلاقة التفاعلية وتقييم دور الدولة في دعم العمل التعاوني

المقترحات	النسبة المئوية للتكرار
أهم الآليات والإجراءات الضامنة لاستقرار العلاقة بين التعاونيين والدولة	
المشاركة في اتخاذ القرار	٪٧٧,٨
الثقة المتبادلة	٪٦١,١
الحوار	٪٥٥,٦
التواصل المستمر	٪٣٨,٩
عدم التعسف باستخدام السلطة	٪٣٣,٣
الحوار وقبول الرأي الآخر	٪١١,١
التعاون	٪٥,٦
أهم الآليات والإجراءات الداعمة للدور التنموي للتعاونيات	
بناء القدرات والتدريب	٪٧٢,٢
تقليل القيود المفروضة على التعاونيات	٪١٦,٧
تسهيلات	٪١١,١
تقليل الدورة المستندية	٪١١,١
دعم الدولة للتعاونين	٪١١,١
المساهمة في إنشاء المشروعات التنموية الكبرى	٪١١,١
إسناد أدوار تنموية من قبل الدولة للقطاع التعاوني	٪٥,٦
التركيز على البرامج والأنشطة الداعمة للعملية التنموية	٪٥,٦

وهذا السؤال يهدف إلى بيان ما تريده الدولة من التعاونيين، فتركزت أهم آراء التعاونيين حول مطالب الدولة من الجمعيات التعاونية حول عناصر مختلفة، لعل أهمها: (التزام التعاونيات بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل، خدمة المجتمع، محاربة الفساد، ضبط الأسعار، رضا المساهمين، كفاءة الأداء وفعاليته، السيطرة على التعاونيات، توفير احتياجات أهالي المنطقة).

ويهدف السؤال الثالث إلى بيان أهم الآليات والإجراءات التي يمكن لها أن تكفل تحقيق نوع من الاستقرار في العلاقة بين الدولة والتعاونيات، وتركزت أهم آراء التعاونيين في الآليات والإجراءات حول عناصر مختلفة، أهمها: (المشاركة في اتخاذ القرار، الثقة المتبادلة، الحوار، التواصل المستمر، عدم التعسف في استخدام السلطة، الحوار وقبول الرأي الآخر، التعاون).

كما هدف السؤال الرابع إلى بيان أهم الآليات والإجراءات التي يمكن اعتمادها لتعزيز الدور التعاوني التنموي للجمعيات التعاونية، وتركزت أهم ردود التعاونيين حول مجموعة من المطالب، تمحورت حول بناء القدرات، وتفعيل الدور التعاوني والتنموي من خلال المساهمة في إنشاء مشروعات تنموية كبرى، وإعطاء المزيد من التسهيلات وتقليل القيود المفروضة على التعاونيات، وتقليل الدورة المستندية، إلى جانب إنشاء المعهد التعاوني، ودعم الابتكار والإبداع في المجال التنموي.

النتائج والتوصيات:

أولاً – النتائج:

يوضح الاستعراض السابق أهمية أطر العمل التعاوني، وما يمتلكه هذا القطاع من طاقات وإمكانات، ما زال جزء كبير منها كامناً ينتظر الظروف والسياسات والإجراءات المحفزة له لتعظيم دوره ومستويات اندماجه في حل الإشكالات التنموية التي تواجهها الدول النامية عامة، والدولة محل اهتمام الدراسة خاصة (دولة الكويت).

كما يدل على ذلك الدور الفاعل للتعاونيات في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، وكذلك دورها في تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية التي تدعم الأنشطة الإنتاجية وخلق فرص العمل اللائق، وروح المبادرة والإبداع والابتكار، كما أنها مؤهلة أكثر من غيرها من المؤسسات والقطاعات العاملة داخل الاقتصاد، لتكون ذراعاً فاعلاً لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ استناداً لدورها التنموي

وكذلك لطبيعتها (القيم والمبادئ التأسيسية) التي تجعلها بمثابة قوة تصحيحية لمسار اقتصاد السوق، ومن ثم تعزيز المساواة والشمول المالي.

كذلك هي مصدر إضافي لقوة الأفراد ولاسيما ما يتعلق بالمفاوضة الجماعية داخل الأسواق وتعزيز الهوية والتنظيم الاجتماعي الهادف لتحقيق التوازن السليم بين الربحية ورفاهية الأعضاء والمجتمعات المحلية المشاركة. كذلك فهي تمثل نموذجاً مستداماً لأنشطة الأعمال يمتلك القدرات والمرونة للمساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة بجميع أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى جميع المستويات.

وقد أظهرت التجربة التعاونية في دولة الكويت مدى تميزها وقدمها – ولاسيما بالنسبة لدول الخليج – ومساهمتها الفاعلة في مسيرة التنمية على مستوى الدولة، سواء في فترات الاستقرار والرخاء أو فترات الأزمات والاختناقات، كما استطاع القطاع التعاوني أن يقدم مستويات جيدة نسبياً من التنوع في تشكيلة السلع والخدمات والأنشطة المقدمة للمستفيدين، وتوفر عنصر الجودة في تلك الخدمات والسلع والأنشطة.

كما أظهر تتبع الإطار القانوني للجمعيات التعاونية، أن الدولة بسطت نفوذها على القطاع بشكل كبير من خلال العديد من القوانين والقرارات واللوائح التنظيمية التي حكمت القطاع التعاوني؛ مما أفقد المساهمين القدرة على تفعيل دور الجمعيات العمومية لتك الجمعيات، وشكل عبئاً تنظيمياً مكلفاً على الدولة. إضافة إلى ملاحظة اتسام العلاقة التفاعلية فيما بين الدولة والتعاونيين بأنها غير مستقرة، من خلال تفرد الدولة باتخاذ القرارات دون مشاركة التعاونيين، ويتجلى ذلك في تطبيق نظام الصوت الواحد والتوجه نحو خصخصة الجمعيات التعاونية.

هذا، وقد أظهرت الدراسة معاناة القطاع التعاوني في الكويت من تأخر واضح عن الدور المنوط به في تدعيم الاستدامة، بمختلف مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، واقتصر دوره – إلى حد بعيد – على أنشطة محدودة وبأهمية نسبية منخفضة.

وأظهرت الدراسة أيضاً مدى ضعف وقصور مستويات التنويع في أنماط التعاونيات القائمة في دولة الكويت، بما لا يتوافق مع تركيبة ذلك النمط على المستوى الدولي، وتركز أنشطتها في السياق التاريخي التقليدي، غير القائم على التجديد والابتكار والمواكبة، وغير القادر كذلك على تلبية تطلعات المواطن الكويتي، الذي ينتمي إلى الفئات الأعلى دخلاً على مستوى العالم، والذي يتسم بتنوع احتياجاته وارتفاع جودتها، وهو أفق واسع للعمل وللتوسع في أنشطة العمل التعاوني في الدولة (مجالات: البنوك، والتأمين، والخدمات المالية، والإنتاج الصناعي، وغيرها).

ثانياً – التوصيات:

استناداً لكل ما سبق، خرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير القطاع التعاوني في دولة الكويت، وذلك في ضوء ما أظهرته نتائج الاستبانة التي قامت بها الدراسة، وكذلك في ضوء ما أظهره التحليل من قدرة التعاونيات على التأثير الفعال في النمو وخلق الوظائف، وتحفيز الابتكار وظهور أشكال جديدة من الأعمال، إضافة إلى إسهامها الرئيس والمركزي في تعديل هياكل الملكية في المجتمع (الملكية القائمة على التضامن)، إضافة إلى دورها في إرساء مقومات الاستدامة من خلال قيمها ومبادئها المتعلقة بالديمقراطية والإنصاف والحكم الذاتي، والمشاركة، والاختيار. هذا إضافة أيضاً إلى قدرة التعاونيات العالية على البقاء والصمود في عالم متغير سريع التقلب في دوراته الاقتصادية. وفيما يلي عرض لأهم هذه التوصيات:

- العمل على تأسيس علاقة تقوم على الثقة المتبادلة بين الدولة والتعاونيات، وذلك من خلال إسناد العديد من المهام والصلاحيات للجمعيات التعاونية، والتقليل من القيود التي تحد من حرية الحركة والإبداع بالنسبة للجمعيات التعاونية؛ مما يعمل على تقوية العلاقة التفاعلية بين الدولة والتعاونيات، ويقود إلى تقليل العبء التنظيمي المكلف على الدولة، وفي الوقت نفسه يدعم تنافسية التعاونيات واستقرارها.

- فتح المزيد من قنوات الحوار وتطوير آلياته بين الجمعيات التعاونية والدولة، من خلال العمليات الاستشارية، التي تمكن من الوقوف على آراء المجتمع، وكذلك عبر عمليات التداول في اتخاذ القرارات.
- العمل على تعزيز الشراكة بين مختلف الجمعيات التعاونية للقيام بمشروعات تنموية كبرى، وتبني كلفة الإنشاء والتشغيل بمعاونة الدولة، مثل إنشاء مدينة طبية، أو جامعة جديدة، أو المشاركة في عملية بناء مساكن منخفضة التكاليف، وغيرها.
- العمل على إنشاء معاهد متخصصة لإرساء أسس العمل التعاوني، ونقل أفضل الممارسات والتطبيقات التعاونية في مختلف دول العالم، ولاسيما في الدول مرتفعة الدخل، حيث تتقارب مستويات الرفاهية والأنماط الاستهلاكية. وذلك بهدف رفع قدرات العاملين الفنية في القطاع التعاوني، وتزويد المجتمع الكويتي بمدخلات مؤهلة للانخراط في العمل التعاوني.
- توعية المساهمين وجمهور المواطنين بمبادئ العمل التعاوني وأهدافه ودوره في خدمة المجتمع عن طريق نشاط منسق بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل واتحاد الجمعيات التعاونية ووسائل الإعلام المختلفة مع التركيز على فترات اجتماعات الجمعية العمومية.
- تنمية الرقابة المجتمعية على الأنشطة التعاونية ونتائج أعمالها، عبر دور إعلامي واسع وفاعل ومستمر، بما يضمن السيطرة على صور الفساد المالي أو الإداري، ويدفع باتجاه الكفاءة الاقتصادية للمؤسسات العاملة.
- انخراط المؤسسات التعاونية في التطبيقات الذكية للأسواق الإلكترونية، من خلال الإعداد الفني للكوادر والطاقات البشرية العاملة، وتعديل الهياكل التنظيمية والمالية بما يناسب تلك التوجهات، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى رفع تنافسية المؤسسات التعاونية أمام المؤسسات الخاصة المماثلة لها في النشاط، كما سيقود إلى رفع معدلات الرضا لدى الأعضاء.

- تبني أسس عادلة لعلاقة الجمعيات التعاونية مع الموردين والتجار بعيداً عن الاحتكار والاستغلال. والارتقاء بمستويات الكفاءة والفعالية في المؤسسات التعاونية القائمة من خلال تبني سياسات موحدة للشراء والتخزين، وكذلك إقرار تطبيق دورة مستندية موحدة، وتوحيد النظم المالية والإدارية والمحاسبية في جميع الجمعيات التعاونية. وهي الأمور التي تضمن في المحصلة الحد من الهدر والإسراف وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- اعتماد كادر وظيفي موحد بالجمعيات التعاونية يتفق مع المؤهل والخبرة والمسؤوليات التي يقوم بها الموظف تحقيقاً لاستقرار العمالة الوافدة من ناحية، وتشجيعاً للكوادر الوطنية للعمل بالجمعيات من ناحية أخرى.
- إيجاد حوافز لدى الجمعيات التعاونية لتنويع أنشطتها، تجاه تلبية الاحتياجات المجتمعية الداعمة للاستدامة التنموية، ولاسيما في مجالات الخدمات المالية وخدمات السفر والسياحة والإنتاج السلعي، وذلك عبر منح تسهيلات حكومية توجه الجمعيات نحو تلك الأنشطة، ولاسيما تلك التي تؤثر مباشرة في هيكل التكاليف للأنشطة التعاونية.

المراجع

أولاً – المراجع العربية:

- الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية. (٢٠١٠). الخطة الإنمائية لدولة الكويت (٢٠١٠ – ٢٠١٤).
- البنك الدولي. (٢٠١٤). نتائج دليل المخاطر القُطرية. ومؤشر سهولة الأعمال.
- بنك الكويت المركزي. (٢٠١٦). التقرير السنوي.
- جريدة القبس الكويتية. (٢٠١٤). العدد الصادر بتاريخ ٢٨ أبريل.
- الربيعان، خالد؛ الخليفة، هند. (٢٠١٣). التعاونيات في دول مجلس التعاون: مجالاتها ومشكلاتها وأدوارها المستقبلية. **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية**. العدد (٧٦). المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية. المنامة.
- صندوق النقد الدولي. (٢٠١٦). تقديرات الاقتصاد الكويتي للعامين ٢٠١٧ – ٢٠١٨.
- صندوق النقد العربي. (٢٠١٦). التقرير الاقتصادي العربي الموحد – التقرير السنوي – ٢٠١٦. الإمارات. أبوظبي.
- المناور، فيصل. (٢٠١٥). تقييم أوضاع الرعاية الاجتماعية في دولة الكويت مع دراسة ميدانية لقياس آراء المستفيدين من برنامج المساعدات الاجتماعية. **سلسلة إصدارات خاصة**. العدد (٤٢). مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية.
- المناور، فيصل. (٢٠١٦). تقييم أوضاع التعاونيات في دول مجلس التعاون الخليجي. **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية**. العدد (١٠٩). المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية. المنامة. مملكة البحرين.

- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (٢٠١٥). التقرير الإحصائي السنوي. دولة الكويت.
- وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. (٢٠١٥). تقرير القطاع التعاوني. دولة الكويت.
- وزارة المالية. (٢٠١٦). بيانات الحالة المالية العامة. دولة الكويت.

ثانياً – المراجع الأجنبية:

- < http://www.mof.gov.kw/MofBudget/MofBudgetDetail.aspx#-mofBudget1. >
- Bavoso, K. (2013). ‘‘What will happen to cooperative healthcare now that Congress has cut funding?’’ Cooperation in action. Available at: < http://www.coop.org/ >
- Bibby, A. (2014). Co-operatives are an inherently more sustainable form of business. Available at: < http://www.theguardian.com/social-enterprisenetwork/2014/mar/11/co-op-business-sustainability >
- COOP and ILO. (2015). ‘‘Cooperatives and the Sustainable Development Goals a Contribution to the Post-2015 Development Debate a Policy Brief’’. < http://www.ica-ap.coop/sites/ica-ap.coop/files/SDG%20 Indesign%20Version.pdf >
- COOP. (2017). ‘‘List of top 100 co-ops in USA released’’. < http://www.thenews.coop/100093/news/agriculture/list-top-100-co-ops-usa-released/(march > 2017) > .
- Develtere, P., Pollet, I. and Wanyama, F. (eds.). (2008). Cooperating out of poverty: The renaissance of the African cooperative movement (Geneva, ILO). Available at: < http://www.ilo.org/public/libdoc/ ILo/2008/108B09_256_engl. pdf >
- Evans, A. and Steven, D. (2013). What happens now? - The post-2015 agenda after the high-level panel. Available at: < http://post2015.org/2013/06/11/what-happensnow-the-post-2015-agenda-after-the-high-level-panel / >
- Franks, J. R., and Mc Gloin, A. (2007). ‘‘Environmental cooperatives as instruments for delivering across: Farm environmental and

rural policy objectives: Lessons for the UK'', in Journal of Rural Studies, No. 23: pp. 472-489.

- Gertler, M. (2001). ''Rural Co-operatives and Sustainable Development, Saskatoon SK''. Centre for the Study of Cooperatives, University of Saskatchewan.
- Gibson, R. (2005). The Role of Cooperatives in Community Economic Development, RDI Working Paper - 3 - 2005.
- ICA. (2015). ''world co-operative monitor, exploring the co-operative economy''.
- < http://monitor.coop/ sites/default/files/WCM_2015% 20WEB.pdf >
- ICA, 2014: Co - Operative facts & Figures, (www.coop/cn/whats-co-op/co-operative-facts-figures < http://www.coop/cn/whats-co-op/co-operative-facts-figures > .
- ICA. (2015).'' Cooperatives and the Sustainable Development Goals a Contribution to the Post-2015 Development Debate a Policy Brief''. < http://www.ica-ap.coop/sites/ica-ap.coop/files/SDG%20Version.pdf >
- International Labor Office. (2014). ''the role of cooperatives in achieving the sustainable development goals - the economic dimension''. 8-10 December, ILO. Geneva.
- Johnston, B. (2013). Resilience in a downturn: The power of financial cooperatives. Geneva. ILO.
- Johnston, B. (2014). Rediscovering the cooperative advantage - Poverty reduction through self-help. Geneva.
- < ILO, 2003.exrel/documents/meeting_319752.pdf (accessed 28/11) >
- The International Co-operative Alliance. (2017). ''EXPLORING THE CO-OPERATIVE ECONOMY'. Report 2016. < http://old.ica.coop/sites/default/files/WCM_2016.pdf?_ga = 1.211645532.853113102.1428575261 >
- UNCTAD. (2016). ''World Investment Report 2016-Investor Nationality: Policy Challenges''. UNITED NATIONS PUBLICATION

Sales No. E.16. II. D.4 ISBN 978-92-1-112902-1. Copyright ©United Nations.

- United Nation. (2017). ‘‘International Day of Cooperatives’’. <http://www.un.org/en/events/cooperativesday/>
- Wanyama, F. O. (2014). ‘‘Cooperatives and the Sustainable Development Goals: A contribution to the post-2015 development debate’’. International Labor organization and international Co - Operative alliance, Copyright ©International Labor Organization 2014 First published 2014, ISBN 978-92-2-128731-5.
- Wanyama, Fredrick O. (2014). ‘‘Cooperatives and the Sustainable Development Goals - a contribution to the post-2015 development debate’’. Geneva: ICA-ILO.